Applied Geography: Principles and Practical Application (A Study of Iraqi Cities and Governorates)

Lect. Maitham Khalaf Mousa (Ph.D)
Al-Mustansiriya University / College of Education / Department of Geography
mithamk33@uomustansiriyah.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i146.3923

Abstract:

The applied geographical approach has the ability to shed light on the nature and causes of a wide range of economic, social and environmental problems to develop appropriate solutions for them. This research is supplemented by an empirical case study with examples of applied research in the field of urban geography, with special reference to the main question of the quality of life and human well-being. Finally, we adopt a future perspective to address the question of the value of applied geography in contemporary society.

Keywords: applied geography, urban geography, quality of life

الجغرافية التطبيقية: المبادئ والتطبيق العملي (دراسة على المدن والمحافظات العراقية)

م.د. ميثم خلف موسى
الجامعة المستنصرية
كلية التربية قسم الجغرافية

(مُلَخَّصُ البَحث)

إن المنهج الجغرافي التطبيقي لديه القدرة على إلقاء الضوء على طبيعة وأسباب مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع الحلول المناسبة لها، يقدم هذا البحث لمحة عامة عن مبادئ وتطبيق الجغرافيا التطبيقية، إذ يتناول الأسس المفاهيمية للجغرافية التطبيقية، وينظر في العلاقة بين البحث الاعتيادي والبحث والتطبيقي، وكذلك مفهوم المعرفة المفيدة، ثم يتم استكمال هذا البحث بأمثلة دراسة حالة تجريبية للبحوث التطبيقية في مجال الجغرافيا الحضرية، مع إشارة خاصة إلى السؤال الرئيس المتمثل في جودة الحياة ورفاهية الإنسان، أخيرًا نعتمد منظورًا مستقبليًا لمعالجة مسألة قيمة الجغرافيا التطبيقية في المجتمع المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا التطبيقية، الجغرافيا الحضرية، نوعية الحياة

المقدمة

لم تكن أهمية وقيمة بحوث الجغرافية التطبيقية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى نظرًا للعدد الكبير من حالات المشاكل التي تواجه المجتمعات الحديثة بدءًا من الأحداث الطبيعية المتطرفة (مثل الفيضانات والجفاف والزلازل) وايضاً من خلال الاهتمامات البيئية (مثل إزالة الغابات والأمراض والتصحر) وكذلك القضايا الإنسانية (مثل الجريمة والفقر والبطالة) (هرفاتسكا ، الطبعة (١) ص ٧) ومن الأمثلة على قضايا البحث المعاصرة في الجغرافيا التطبيقية هي كالأتي :

١.المخاطر الطبيعية والبيئية . ٢.تقنيات التحليل المكاني ٣.الاحترار العالمي ٤.الاستشعار عن بعد والتغير البيئي ٥.رسم الخرائط بالحاسوب ٦.هطول الأمطار الحمضية ٧.جيو ديموغرافيا ٨.أحداث الطقس المتطرفة ٩.أنظمة تحديد المواقع العالمية للزلازل والبراكين الانهيارات الأرضية ١٠. المحاكاة الحاسوبية نمذجة الفيضانات ١١.تآكل السواحل ١٢.المشاكل الفيزيائية للبيئات الحضرية ١٣.إمدادات المياه وإدارتها ١٤.التحضر ومشاكل التحضر ١٥.نزاعات الحدود ١٦.جودة المياه وتلوث مياه الري ١٧.المساحات السياسية والتمثيل داخل الدول ١٨.مشاكل الإسكان في العالم المتطور ١٩.التصحر وإزالة الغابات ٢٠.جغرافيا الفقر ٢١.الحفاظ على الفصائل الحية والتمييز في التنوع البيولوجي ٢٢.الاختلافات الاجتماعية المكانية ٢٣.تقييم الأثر البيئي ٢٤.الجريمة والخوف من الجريمة ٢٥.إدارة الاستجمام في الريف ٢٦. تحليل موقع البيع بالتجزئة ٢٧.تخفيف كثافة النقل الحضري الزراعي والمرور ٢٨.الحفاظ على الأراضي الرطبة ٢٩.سهولة الوصول إلى المناطق الريفية ٣٠.استعمال الأراضي للتسويق ٣١. التنمية المستدامة

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما هي الصورة التي يتجلى بها التوزيع المكاني للفوارق الحضرية في مراكز المدن والمحافظات العراقية؟

٢– ما هي الصلة للتباين المكاني للفوارق الحضرية بالمقاييس المستعملة للتشخيص ؟

٣– معرفة الأسباب التي تقف وراء التباين المكاني للفوارق الحضرية في مراكز المدن والمحافظات العراقية؟

٤ – السعي لخطط وتصور واستراتيجية للتخفيض من هذه الفروقات الحضرية؟

هدف البحث:

يرمي هذا البحث الى تبيان الابعاد المكانية للفوارق الحضرية في المدن والمحافظات العراقية ، وما مدى هذا التباين ، واتساع الهوة الحضرية التي أضحت تتوسع يوما بعد يوم، بسبب وجود المتغيرات التي تسهم في اتساع هذه الهوة أو الفجوة الحضرية[1] ، وذلك من خلال جملة من المؤشرات، ليكون البحث بهيئة مثالية ، وما يجب أن تكون عليه هذه المحافظات والمدن والتي تنطلق من خلال مجموعة من الاستراتيجيات لعملية إنماء مكاني متوازن ، والتي ينبغي من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية ، والفرص فيها تكون متاحة للكل ، للعيش في مدن يمكن للشخص من الإحساس بأنه منتمي و معنى على أساس مبدأ الشراكة .

يسعى هذا البحث إلى إظهار المبادئ الأساسية والتطبيق العملي للجغرافيا التطبيقية، وهي مقسمة الى مبحثين رئيسيين، يقدم المبحث الأول لمحة عامة عن مبادئ الجغرافيا التطبيقية ، يتم من خلاله النظر في العلاقة بين البحث الاعتيادي الصرف والتطبيقي، ويتم استعراض مفهوم المعرفة المفيدة ، أما المبحث الثاني، نتطرق الى أمثلة تجريبية من البحث التطبيقي في مجال الجغرافيا الحضرية، أخيرًا، تم اعتماد منظور مستقبلي للنظر في مسألة قيمة الجغرافيا التطبيقية للمجتمعات المعاصرة.

المبحث الأول: مبادئ الجغرافيا التطبيقية

تعريف الجغرافيا التطبيقية

يمكن الحصول على تعاريف حول طبيعة ومحتوى الجغرافيا التطبيقية من خلال فحص مجموعة مختارة من التعريفات المتاحة لهذا المنهج ، حيث قدم (هربرتسون) واحدة من أقدم التعاريف عن الجغرافيا التطبيقية في عام ١٨٩٩ في محاضرة أمام مجلس الجمعية الجغرافية لمانشستر، حيث يقول عن الجغرافيا التطبيقية بأنها "طريقة خاصة للنظر إلى الجغرافية ، أي طبيعة دراستها تكون من وجهة نظر واحدة ، فالبنسبة لرجل الأعمال ، فإن وجهة النظر هذه هي وجهة نظر اقتصادية ، وبالنسبة لرجل الطب ، فهي وجهة نظر مناخية وديمغرافية ، وبالنسبة للمبشر (رجل الدين) فهي وجهة أخلاقية (**Herbertson، A.J.، 1899، . (5 p**

تعد المحاولات الحديثة لتعريف الجغرافيا التطبيقية مفيدة أيضًا بقدر ما تعكس وجهة نظر معينة للموضوع، وعند مراجعة العديد من التعريفات للجغرافية التطبيقية، إذ حدد (هورنبيك) (.هورنبيك ،١٩٨٩ ، ١٦٥-١٧٢.)عاملين مشتركين في تلك الجغرافيا التطبيقية

[1] الفجوة الحضرية هو تعبير مجازي يقصد به مقدار الفروق والتباينات بين المدن والمجتمعات، وهي ظاهرة منتشرة في الوقت الحاضر

والتي تحدث خارج الجامعة ، وتتعامل مع مشاكل العالم الحقيقي ، في حين يرى (هورنبيك) أن يبعد البحث الأكاديمي الاعتيادي من الجغرافيا التطبيقية ، وقد كشف أن الوضع في أمريكا الشمالية حيث يوظف العديد من الجغرافيين التطبيقيين مهاراتهم خارج أسوار الأوساط الأكاديمية، ويعد التركيز خارج الجامعة في العمل الجغرافي التطبيقي أيضًا أمرًا محوريًا في تعريف هارت (هارت جي إف،١٩٨٩ ١٥-٢٢.) الذي رأى الجغرافيا التطبيقية على أنها توليفة من المعرفة والمبادئ الجغرافية الحالية لخدمة الاحتياجات المحددة لعميل معين، وعادة ما يكون نشاطًا تجاريًا أو وكالة حكومية ويتجاهل بشكل ضمني في هذا التعريف حجم التحليل النقدي الذي يقوم به الجغرافيون الأكاديميون التطبيقيون.

بينما رأى سانت (م ، سانت لندن ١٩٨٢، ١) الجغرافيا التطبيقية باعتبارها استعمالا للمعرفة الجغرافية كوسيلة مساعدة للتوصل إلى قرارات بشأن استعمال موارد العالم، وبشكل أكثر تحديدًا عدة فرايزر (فرايزر، ١٩٨٢ ، ١٧) أن الجغرافيا التطبيقية تتعامل مع السؤال المعياري، والطريقة التي يجب أن تكون بها الأمور، والموقف الجريء، ولكن من الضروري في الجغرافية التطبيقية إيجاد الحلول مشاكل العالم الحقيقي، وفي هذه العملية يجمع الجغرافي بين عالم الرأي وعالم القرار، وهذا المنظور الأخير أقرب إلى تعريف الجغرافيا التطبيقية المفضل هنا.

في تعريف آخر، يرى باسيون (باسيون ١٩٩٩ ، ٣ .) ان الجغرافية التطبيقية تعكس الأهمية المركزية للأهداف المعيارية ويقر بمشاركة كل من الجغرافيين التطبيقيين الأكاديميين وغير الأكاديميين في السعي لتحقيق هذه الأهداف ، وفقًا لذلك يمكن تعريف الجغرافيا التطبيقية على أنها تطبيق المعرفة والمهارات الجغرافية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن المناسب هنا اختتام هذه التعريفات التمهيدية من خلال فحص المكانة الأكاديمية للجغرافية التطبيقية ، وأما بالنسبة حول السؤال الخاص ما إذا كانت الجغرافيا التطبيقية تشكل حقلاً فرعياً من الجغرافيا أو نهجًا للموضوع، من الأفضل النظر إلى الجغرافيا التطبيقية ليس كمجال فرعي للجغرافيةولكن كنهج يمكن أن يجمع الباحثين من مجموعة من الحقول الفرعية في الجغرافية (باسيون،٢٠٠٤، ٤٦-٥٤)، وبالنسبة الجغرافية التطبيقية، فإن المفهوم الموحد ليس أنموذجًا أو نظرية محددة، بل هو الفلسفة الأساسية ذات الفائدة للمجتمع، ويمثل هذا الجوهر، الذي يمتد إلى ما وراء حدود أي حقل فرعي منفرد، أو في الواقع نظامًا، أساسًا منطقيًا قويًا وواضحًا، وقد أكد الجغرافيون التطبيقيون أن تحديد وتطبيق النظرية والمفاهيم والتقنيات ذات الصلة من داخل الجغرافيا وعبر الحدود التخصصية هو قوة إيجابية لنهج الجغرافيا التطبيقية، وأن التعريفات والنقد التي تسعى إلى إنشاء الجغرافيا

التطبيقية كفرع أو حقل فرعي للجغرافية في غير محلها، كما أشار أ(هيربرت فون) قبل قرن من الزمان، أي من الأفضل النظر إلى الجغرافية التطبيقية ليس كحقل فرعي ولكن كنهج يمكن تطبيقه في جميع فروع الجغرافية .

مفهوم المعرفة المفيدة

لا شك أن مفهوم المعرفة المفيدة سوف يزعج عددًا من الجغرافيين الممارسين لها، ولاسيما أولئك الذين لا يرون أنفسهم كجغرافيين تطبيقيين، والذين يفسرون المفهوم على أنه يشير إلى نتيجة طبيعية في شكل البحث الجغرافي الذي يكون أقل فائدة أو حتى عديم الفائدة، وهنا ينبغي أن يُنظر إلى المفهوم على أنه تعبير عن الروح الأساسية للجغرافية التطبيقية، بدلاً من عزل الجغرافيين غير التطبيقيين، ويمثل استعمال هذا المفهوم قرارًا متعمدًا للخروج من الحياد وإيضاح الرأي القائل بأن بعض أنواع البحث أكثر فائدة من الأنواع الأخرى، وهذا لا يعني أن بعض البحث الجغرافي التطبيقي أفضل من عمل آخر، كل المعارف مفيدة، لكن بعض أنواع البحث والمعرفة أكثر فائدة من الأنواع الأخرى من حيث قدرتها على تفسير وتقديم حلول للمشكلات في البيئات المادية والبشرية المعاصرة.

سنعود إلى هذا السؤال لاحقًا، ولكن في غضون ذلك، من المفيد توضيح وجهات النظر التي تكمن وراء نوع الجغرافيا التطبيقية المفضلة هنا، يمكننا القيام بذلك بشكل أوضح من خلال مقارنة النهج الجغرافي التطبيقي بمنظور ما بعد الحداثة ، يبدو أن الفشل في معالجة القضايا الحقيقية يشير إلى أن ظهوره ما بعد الحداثة في الدراسات الراديكالية [1]٢

إن مسؤولية تطبيق النظرية على ظروف العالم الحقيقي يتم التنازل عنها إلى حد كبير لصالح الفرضية السليمة فكريا ولكنها مفلسة أخلاقيا والقائلة بأنه لا يوجد شيء اسمه الواقع، كما يعبر عن ذلك Merrified و Swyngedouw، إلا أنها أيضًا خطيرة في جوهرها إن فصل النقد الاجتماعي عن قاعدته السياسية والاقتصادية ليس مفيدًا في التعامل مع الحقائق المتغيرة للحياة على عتبة الألفية الجديدة ، فيما يتعلق بمشاكل العالم الحقيقي، وإن الفكر ما بعد الحداثة سيحكم علينا بالتقاعس بينما نفكر في طبيعة القضية، (كما سنرى أدناه، ويمكن توجيه نقد مماثل للنقد الماركسي للجغرافية التطبيقية الذي كان سائدًا خلال السبعينيات والثمانينيات).

ان الآراء المعبر عنها في المناقشة أعلاه لا تمثل محاولة لتكون مقدسة لجميع البحوث الجغرافية ولكن تهدف إلى الإشارة بوضوح إلى مبادئ ومجالات الاهتمام بالجغرافيا

---

[1]٢ راديكاليّة: اتّجاه سياسيّ يطالب بالإصلاح الجذريّ التامّ في إطار المجتمع القائم، ويقوم على إطلاق الحريّة في الاقتصاد وعلى التفكير العقلانيّ غير المتسرّع قبل اتّخاذ الخطوات المؤدّية للإصلاح((**www.almaany.com**

التطبيقية. والذي يتعلق الأمر بالضمير الفردي سواء كان الجغرافيون يدرسون موضوعات مثل أيقونات المناظر الطبيعية أو الموقع الأمثل للمراكز الصحية ، لكن المبدأ الذي يقوم عليه نوع الجغرافية المفيدة التي يتبناها معظم الجغرافيين التطبيقيين هو الالتزام بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية ، ولا يمكن أن يكون هناك حل وسط، لا حيلة أكاديمية، لأن بعض البحوث الجغرافية تكون أكثر فائدة من عمل آخر؛ وهذا هو محور الجغرافيا التطبيقية.

بالطبع ستستمر الآراء المتباينة حول محتوى وقيمة البحث الجغرافي، ويثير هذا النقاش الصحي عددًا من الأسئلة المهمة للمتخصص وللجغرافية التطبيقية على وجه الخصوص، ويطرح مفهوم البحث المفيد والأسئلة الأساسية حول من يفيد من، ومن يقرر ما هو مفيد، وعلى أية معايير، وقد شكلت كل هذه القضايا جزءًا مركزيًا في المناقشات ذات الصلة في أوائل السبعينيات كما عبر عنها(تشيشولم١٩٧١ ، ٦٥-٦٨.) ، برينس(**Prince 1971، 150-153.**، سميث(١٩٧١ ، ١٥٣-١٥٧.) ، ديكنسون وكلارك(Dickinson، Clarke، 1972 ، 25-27.، بيري(بيري١٩٧٢، ٧٧-٨٠.)، وتعد الأسئلة المتعلقة بقيم البحث وطبيعة العلاقة بين البحث العادي والبحث التطبيقي من القضايا ذات الأهمية المركزية للجغرافية التطبيقية.

العلاقة بين البحوث البحتة والتطبيقية

رافق تطور الجغرافيا التطبيقية نقاش حول المزايا النسبية للبحوث البحتة والتطبيقية ، نقاد مثل كوبر(كوبر (1) 18 ، 1966، 1-2.وكذلك كنزر(كنزر، ١٩٨٩ ،٥٣ .) والذي حذر مؤخرًا من تطبيق الأساليب الجغرافية والذي عده كتهديد للتطور الفكري وللتخصص ، وعلى العكس من ذلك ، فقد تبنى أبلباوم(أبلباوم ١٩٦٦ ، ١٩٨-١٩٩.) وجهة النظر القائلة بأن الجغرافيا كنظام لها شيء مفيد للمساهمة في كفاح الإنسان من أجل حياة أفضل وأكثر رفاهية ، كما قال ايضاُ يجب على الجغرافيين أن يقفوا ويُعدوا من بين المدافعين والفاعلين في هذا النضال ، وفي سياق مشابه ، عد العالم Abler (أبلباوم،١٩٦٦ ، ١٩٨-١٩٩.) أن "عددًا كبيرًا جدًا من الجغرافيين ما زالوا منشغلين بماهية الجغرافيا ، وحيث القليل منهم من يهتمون بما يمكنهم فعله للمجتمعات التي تدفع لهم من اجل بقائهم ، كما أكد(Able) ايضاً ، لا يوجد سبب يمنع الباحث الجغرافي من الحفاظ على وجوده في كل من البحوث البحتة والتطبيقية. كما ان الجغرافي الأمريكي البارز (سي سوير) أجرى بحثًا حول الأصول الزراعية والاختلالات في الجغرافية التطبيقية قام بتطوير نظام تصنيف الأراضي لولاية ميشيغان ، وأكد أنه من الأفضل النظر إلى المصطلحين البحث و التطبيقي على أنهما نهايات سلسلة متصلة بدلاً من الأضداد القطبية .

ووفقًا لـ Palm and Brazel، Palm)، .R، Brazel ،،١٩٩٢، ٣٤٢-٣٦٢.)
يُفهم البحث التطبيقي في أي تخصص على أفضل وجه بالمقارنة مع البحوث الأساسية أو البحتة في الجغرافيا ، ويهدف البحث الأساسي إلى تطوير نظرية وطرق جديدة تساعد في شرح العمليات التي يتطور من خلالها التنظيم المكاني للبيئات المادية أو البشرية ، في المقابل يستخدم البحث التطبيقي نظرية أو تقنيات جغرافية قائمة لفهم وحل مشاكل تجريبية محددة .

في حين أن هذا التمييز مفيد على المستوى العام ، إلا أنه يبالغ في فكرة الانقسام بين الجغرافيا البحتة والتطبيقية ، والتي يُنظر إليها بشكل صحيح على أنها وجهان لعملة واحدة هناك ، في الواقع ، هناك علاقة جدلية بين الاثنين ، كما يشير فرايزر (فرايزر، ١٩٨٢، ١٧ .) إن الجغرافيا التطبيقية تستخدم مبادئ وأساليب الجغرافيا البحتة ولكنها مختلفة من حيث أنها تحلل وتقيم الإجراءات وكذلك التخطيط في العالم الحقيقي وتسعى أيضاً إلى تنفيذ ومعالجة الحقائق البيئية والمكانية في هذه العملية، وأما الجغرافيا العامة فأنها تستعمل في الكشف عن علاقات جديدة ، ومن الواضح أن النظرية والتطبيق رفيقان أساسيان، يوفر البحث التطبيقي الفرصة لاستعمال النظريات والأساليب في أساس إثبات نهائي للعالم الحقيقي ، فضلا عن تمكين الباحثين من المساهمة في حل مشاكل العالم الحقيقي ، توفر النظرية إطارًا لطرح أسئلة حول العلاقات الموضوعية المتجسدة في مشكلة ما في الجغرافيا الحضرية ، على سبيل المثال ، توفر النظرية الاجتماعية معياراً اساسياً يمكن على أساسه الحكم على الظروف الاجتماعية الحالية والمستقبلية من حيث الأهداف الأخلاقية المحددة والتي قد تتناول قضايا مثل ما إذا كان الحد الأدنى للأجور ومستوى المعيشة الأساسي يجب أن يكون استحقاقًا قانونيًا في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

هناك القليل من المزايا عنده الفصل بين البحث العادي والبحث التطبيقي والتمييز الأكثر فائدة من ذلك هو الذي يعترف بالمستويات المختلفة لمشاركة الباحثين في كل مرحلة من مراحل البحث وعلى وجه التحديد المشاركة الأكبر للجغرافيين التطبيقيين في المراحل النهائية أو ما بعد التحليل (الشكل ١). وللباحث التطبيقي اهتمام أكبر من الباحث بأخذ الاستقصاء إلى ما بعد التحليل في مجالات تطبيق النتائج ورصد آثار الاستراتيجيات المقترحة، وقد تتراوح مشاركة الباحث في مرحلة التنفيذ والتوصيات في المنشورات العلمية أو التقارير التعاقدية وهذا (طريق يفضله معظم الجغرافيين الأكاديميين التطبيقين، وإن لم يكن حصريًا عليهم عادة، ويستعمل ايضا من قبل الجغرافيين التطبيقيين العاملين خارج الأوساط الأكاديمية)، وبين هذه المواقف تكمن مجموعة متنوعة من درجات المشاركة، بما في ذلك العمل كشهود وخبراء في الاستفسارات العامة، ونشر نتائج البحوث عبر وسائل

الإعلام، والمشاركة الميدانية ومن الأمثلة على ذلك مشاريع الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومراقبة آثار السياسات والاستراتيجيات التي تم سنها من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص. يختلف التوازن بين البحث والبحث والتطبيقي ضمن تخصص ما بمرور الأزمنة، وكذلك بالبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة، وعندما تكون الضغوط الخارجية في أعلى مستوياتها فإنها تميل إلى التأكيد على قدرتها على حل المشكلات (جدول ١).

الشكل (١) بروتوكول الجغرافيا التطبيقية

المصدر: مايكل باسيون، الجغرافية التطبيقية، المجلة الجغرافية الجورجية الكرواتية، العدد (١) ٢٠١١، ص٧١ .

الجدول (١)

ت	الحالة	الفترة
1	تم إنشاء الجغرافية كنظام تطبيقي لخدمة المصالح السياسية والعسكرية والتجارية للدولة البروسية.	الفترة التطبيقيةالأولى (أواخر القرن التاسع عشر)
2	اعتمدت اساساً إلى الفلسفة الشمولية التي تشمل الظواهر الفيزيائية والبشرية وتركز على المفهوم الأساسي للمنطقة والتوليف الإقليمي.	الفترة الصرفة الأولى (في بداية القرن العشرين)
3	فترة حرب تليها الكساد ، والحرب مرة أخرى ، توضح الجغرافية فائدتها في مجالات مثل تخطيط استخدام الأراضي .	الفترة التطبيقية الثانية (بين الحربين)
4	رفض الفكر الجهوي ، واستبدال الإقليمية بالعلوم المكانية والثورة الكمية ، وزوال النهج الشامل .	الفترة الصرفة الثانية (بعد ازدهار عام ١٩٤٥)
5	توسيع مفهوم البحث المفيد ليشمل مجالات اهتمام جديدة تتعلق بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، الجغرافيون التطبيقيون موجودون ويعملون في كل من المؤسسات الأكاديمية والقطاعين العام والخاص ، تقاطع الجغرافية التطبيقية كنهج وليس حقلاً فرعيًا ، الحدود الاصطناعية بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية تؤكد العلاقة الجدلية بين البحث البحت والتطبيقي ، الاعتراف بدور الفاعلية والقيم البشرية في البحث والتغيير البيني ، الحاجة إلى رؤية تعددية للعلم.	الفترة الثالثة التطبيقية (منتصف الثمانينيات)
6	الخصائص غير معروفة ولكنها تخمينية - عودة إلى فلسفة أكثر قدسية تعكس الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والمنظور التوليفي للجغرافيا التطبيقية	الفترة الصرفة الثالثة
7	زيادة الطلبات من الحكومات ومجالس تمويل البحوث على الباحثين لإثبات الآثار المفيدة التطبيقية لأبحاثهم على الاقتصاد والمجتمع المعاصر.	الرابعة (الناشئة) الفترة التطبيقية(الركود العالمي بعد عام ٢٠٠٩)

المصدر : تايلور ، قيمة المنظور الجغرافي في مستقبل الجغرافيا (محرر جونستون ، آر جيه) ، ميثوين ، لندن ، ١٩٨٥ ، ٩٢-١١٠.

قيمة الجغرافية التطبيقية

السؤال الأساسي لأولئك الذين يعملون في إطار الجغرافيا التطبيقية يتعلق بقيمة النهج الموجه نحو المشكلة ، لقد درسنا هذه القضية بالفعل في مناقشاتنا حول المعرفة المفيدة والعلاقة بين البحث الصرف والتطبيقي ، لكننا نعود إليها هنا لمعالجة النقد المحدد للجغرافية التطبيقية الذي انبثق عن المنظرين الماركسيين ، تم تقديم الحجة المؤيدة للمقاربة الماركسية من خلال فولك (أنتيبو فولك ١٣-١٨ ١٩٧٢) الذي عد أن الجغرافية والعلوم الاجتماعية الأخرى هي "أنظمة معقدة للغاية وموجهة نحو التقنية ولكنها إلى حد كبير وصفية مع القليل من الأهمية لحل المشاكل الاجتماعية الحادة والمزمنة ، وعلى ما يبدو النظرية لديه تعكس قيم ومصالح الطبقة الحاكمة ، بينما أن قوة النقد الماركسي لقد تم تقليصها إلى حد كبير من خلال نجاحها في الكشف عن الأسس القيمة للبحث والذي لا يزال يقدم منظورًا مفيدًا حول قيمة البحث التطبيقي .

يتمثل جوهر النقد الماركسي للبحث الاجتماعي التطبيقي في أنه ينتج سياسات تحسينية تعمل فقط على إصلاح النظام الحالي ، والمساعدة في وضع تشريعات للدولة ، ومن حيث التطبيق العملي ، فإن نتيجة هذا المنظور هي ألا تفعل شيئًا أقل من إعادة بناء جذرية للاقتصاد السياسي المهيمن وهو الموقف الذي تبناه فولك ، كما رأينا ، وهنا يمكن أيضًا الوصول إليه من اتجاه مختلف من قبل منظري ما بعد الحداثة؛ وعلى الرغم من الاعتراف بالقيمة التحليلية للنقد الماركسي للرأسمالية على نطاق واسع بأجندتها السياسية ، وعلى وجه الخصوص معارضة أي عمل غير موجه نحو التغيير الاجتماعي الثوري ، إلا أنها لا تجد استحسانًا كبيرًا بين الجغرافيين التطبيقيين ، وإن تجاهل فرصة تحسين نوعية الحياة لبعض الناس على المدى القصير على أمل تحقيق فائدة أكبر على المدى الطويل والذي لا يتناسب مع الموقف الأخلاقي الضمني في النهج الموجه نحو المشكلة للجغرافية التطبيقية

إن الحجة القائلة بأن المعرفة قوة وسلعة عامة يمكن استخدامها في الخير والشر تقويض قوة الجغرافية التطبيقية ، ويمكن استخدام أي معرفة بطريقة قمعية و تمييزية لإبراز عدم المساواة في الثروة والسلطة ، لكن هذا ليس حجة لتجنب البحث ، على العكس من ذلك، فإنه يشير إلى الحاجة إلى مشاركة أكبر من قبل الجغرافيين التطبيقين في صنع السياسات وعملية التنفيذ شريطة أن يدرك المشاركون بهذا ، ويتجنبون خطر الاستقطاب من قبل وكالات التمويل التي لاتريد الخير إلا لمصالحها .

ان الوصول إلى الخبرات والمعرفة التي تنتجها الجغرافية التطبيقية من خلال البحوث ليس الامتياز الوحيد للمتميزين في المجتمع ، ولكن يمكن أن يكون متاحًا بنفس القدر لمجموعات أخرى أو المجتمعات المحلية التي تبحث عن علامة تبويب أكثر تكافؤًا في

حصة من موارد المجتمع ، وكما علق فرايزر(فرايزر (16 .1982، فإن البحث التطبيقي يتضمن صياغة الأهداف والاستراتيجيات واختبار السياسات المؤسسية القائمة في سياق المعايير الأخلاقية المعتمدة ، وهذا لا ينبغي أن ينطوي على نهج صيانة نظام بسيط لحل المشكلة، في الواقع، غالبًا ما يكون من الضروري اتخاذ موقف غير شعبي مناهض للمؤسسة، مما قد يؤدي إلى مواجهة كبيرة وللحصول على أمثلة عملية على ذلك ، نحتاج هنا إلى الإشارة إلى الراديكالية البراغماتية التي تمارسها لجنة تخطيط مدينة كليفلاند(كراوش ١٩٧٩ ، .80–61) والتي تنفذ مشاريع لتنمية المجتمع البريطاني والتي دعت إلى تغييرات جوهرية في توزيع الثروة والسلطة ، والتي أدت إلى صراع مع كل من الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، بالإضافة إلى التحليلات الحديثة الموجهة نحو السياسات المعدة لمواجه للفقر والحرمان والتي يتم فيها استخدام تحديد الأنماط الاجتماعية–امكانية لدفع نقد السياسة الحكومية(باسيون١٩٩٠، ١٩٣–٢٠٢.)(باسيون ٢٠٠٤ ، . .13–117)

القيم في الجغرافية التطبيقية

في كل مرحلة من مراحل عملية البحث ، يواجه الجغرافي التطبيقي عددًا من الأسئلة المنهجية والأخلاقية ، والتي يلزم اتخاذ قرارات بشأن تحديد طبيعة المشكلة ، وحجمها ، وممن تتأثر وبأي طريق يسلكه الباحث ، وكذلك بشأن أفضل الوسائل لمعالجة المشكلة ، كل هذه تتطلب أحكامًا قيمية ، وعلى سبيل المثال ، مقبولية الظروف الحالية للبحث وكيف يتم اختبار البحث القيم واختيار الاستراتيجيات العلاجية الممكنة للبحث ، بما في ذلك التحليل المقارن لفوائد وعوائد المناهج المختلفة لأشخاص وأماكن مختلفة .

تشير إحدى القضايا ذات الاهتمام الخاص إلى القيم التي تحدد اختيار البحث وإجرائه وتنفيذه ، والتي عبّر عنها (Coppock) (كوبوك ١٩٧٤، ٦٣ ، ١–١٦.) ، وهو أحد المدافعين عن أبحاث السياسة العامة من قبل الجغرافيين التطبيقيين، إذ عبر عن ذلك بعبارات شكوك حول ما إذا كانت الإدارات الحكومية ستفوض البحث اللازم وتعطيه الاهمية حتى وان خالف سياساتها الخاصة، حيث يرى (Coppock) ان هناك خطر حقيقي من خلال أكثر الحكومات من حيث فرض قيود على النشر، ولاسيما إذا كان البحث يتضمن انتقادات للجهات الراعية أو يستكشف المجالات الحساسة سياسياً، وهذا ما يجب أن يحذر منه الجغرافيون التطبيقيون من فرض أي قيود يفرضها رعاة البحث وأن يكونوا على دراية بالطرق التي يمكن من خلالها استعمال نتائج أبحاثهم، ويجب أن تزن القرارات المتعلقة بمشروع ما، حول الفوائد المتوقعة مقابل فرض أي قيود يفرضها العميل أو الراعي، وبشكل عام، يجب أن يسعى الجغرافيون التطبيقيون إلى التأكد من أن عملهم يسهم في رفاهية الإنسان، ومن الناحية العملية يمكن التعامل مع هذا الهدف من خلال الاختيار الدقيق

للعملاء والمشاريع البحثية، ومن خلال ضمان حرية نشر النتائج حيثما أمكن، ومن خلال المشاركة في تنفيذ ورصد السياسات أو الاستراتيجيات ذات الصلة وهذا يؤدي، ومن ثم إلى النظر في بروتوكول ممكن لممارسة الجغرافيا التطبيقية.

بروتوكول الجغرافيا التطبيقية

لا توجد طريقة واحدة لإجراء البحوث الجغرافية التطبيقية ومع ذلك من المفيد فحص بروتوكول واحد محتمل والذي مع التحسينات المنهجية المناسبة له يمكن أن يكون مناسبا للمهمة قيد البحث ، والذي يمكن أن يوفر إطارًا للعديد من التحقيقات والبحوث في الجغرافيا التطبيقية ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

١.يجب أن يكون البحث معمقاً لا بحثا سطحياً لمعرفة تفاصيل الموضوع المدروس كافة

٢.وصف وشرح وتقيم منطقة البحث

٣.تنفيذ ومراقبة النتائج

٤. عمل خوارزمية تحليلية كما في الشكل (٢)

إن المشكلة الواضحة لا يعني أنه من المتوقع الحصول على إجابات بسيطة للمشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية المعاصرة ، عادة من أجل فهم طبيعة وأسباب مشاكل العالم الحقيقي ، يجب معرفة جميع المشاكل المرتبطة بها والاسباب التي تكمن وراءها ومن الضروري فك عقدة الصعوبة في أغلب الحالات ، وعلى سبيل المثال الارتباط بين انزلاق الأرض وانهيار المبنى ، يكون السبب والنتيجة واضحًا نسبيًا ، ولكن في معظم الحالات قد يكون سبب المشكلة هي مواد البناء ولاتوجد علاقة للسبب الاول بالمشكلة ، ومن ثم في حين أن السبب المباشر للمشاكل التي تواجهها عائلة فقيرة في مبنى محروم في مدينة الصدر قد يكون نقص فرص العمل المحلية بعد إغلاق المصانع مثلاً بعد عام ٢٠٠٣ ، فإن السبب الجذري للصعوبات الاجتماعية والمالية التي تواجه الأسرة ، قد تكمن في قرارات مديري الاستثمار في بغداد او العراق كما يشير الشكل ١ ، فضلا عن وصف طبيعة المشاكل وشرح أسبابها ، ويبحث الجغرافي التطبّيقي أيضًا دورًا في تقييم الاستجابات المحتملة وفي وصف السياسات والبرامج المناسبة التي يمكن تنفيذها من قبل المخططين والمديرين في كل من القطاعين العام والخاص أو من خلال سكان المجتمعات المتضررة ، وعند أداء هذه المهام سيواجه الجغرافي التطبيقي مجموعة متنوعة من الاستجابات المحتملة لأي مشكلة ، ونادرًا ما يكون اختيار الإستراتيجية المناسبة أمرًا بسيطًا ، لذا يجب أن يعتمد القرار ليس فقط على المعايير التقنية ولكن أيضًا على مجموعة واسعة من عوامل التكييف بما في ذلك وجهات نظر وتفضيلات أولئك المتأثرين بالمشكلة والحل المقترح والتمويل المتاح واعتبارات العوامل الخارجية لحل مشكلة معينة (مثل بناء حواجز التحكم في الفيضانات) والتي قد تؤثر

على مشاكل أخرى (مثل زيادة الفيضانات في مجتمعات المصب)، وقد يشارك الجغرافيون التطبيقيون وعلى عكس الجغرافيين البحتين أيضًا في مرحلة تنفيذ البحث عادةً بقدرة إشرافية أو استشارية لضمان التطبيق الفعال للإستراتيجية، ومن المحتمل أن تكون المشاركة واسعة النطاق فعلى سبيل المثال، الإشراف على إنشاء نظام تخطيط طريق قائم على الكمبيوتر لشركة نقل خاصة أو خدمة إسعاف عامة، والتي دائما ما تحتيح خبرة الفرد لمجموعات كبيرة من المجتمع والتالي قد تسعى هذه المجموعات مبادرات تنمية اقتصادية فاعلة محلية او اقليمية.

الشكل (٢)

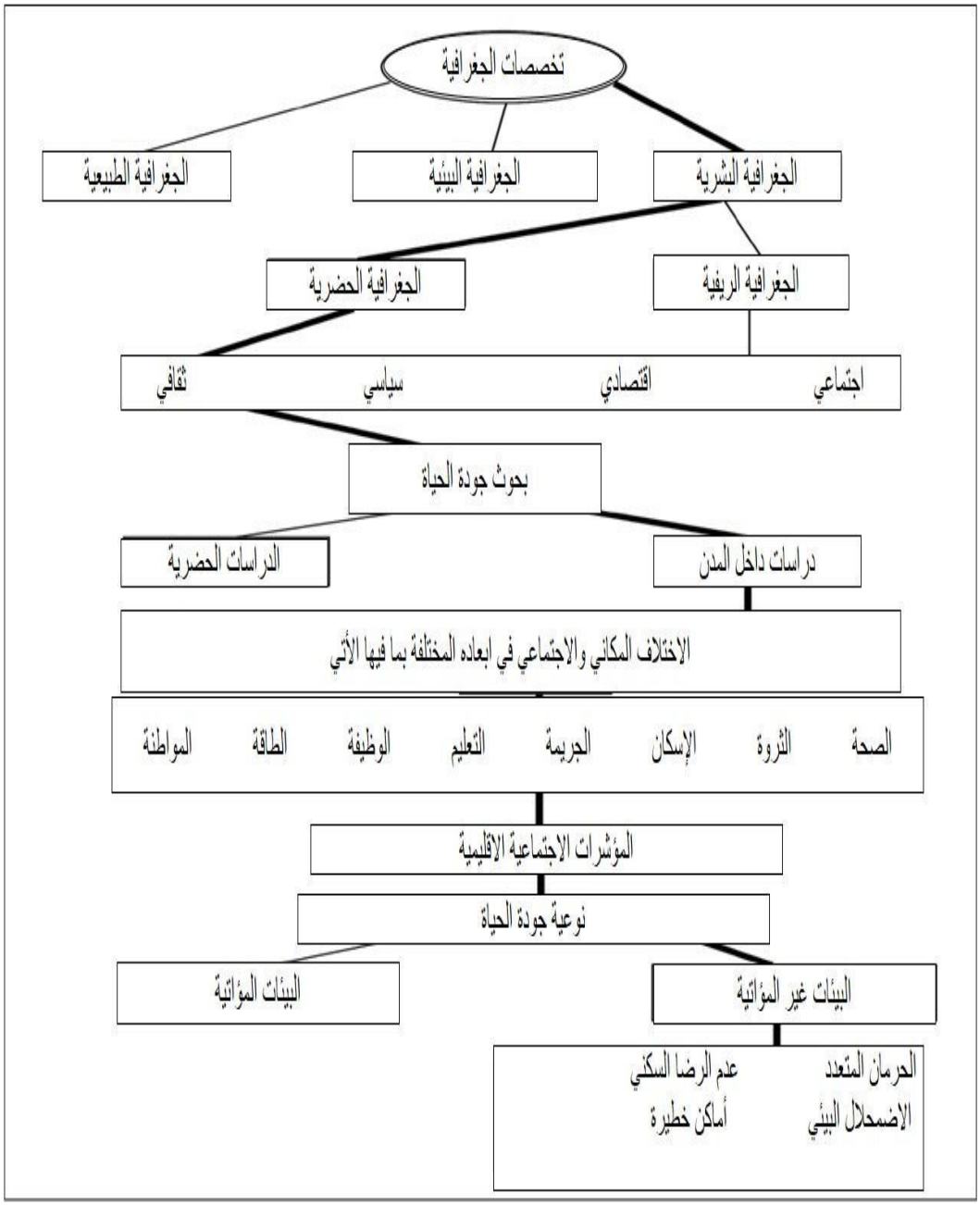

المصدر: مايكل باسيون ،الجغرافية التطبيقية ، المجلة الجغرافية الجورجية الكرواتية ،العدد (١) ٢٠١١ ، ص. 73

المبحث الثاني: تطبيقات الجغرافية التطبيقية

في المبحث الثاني من البحث نكمل المناقشة السابقة للأسس الفلسفية والمفاهيمية للجغرافية التطبيقية من خلال تقديم مثالين للبحث التطبيقي المستمد من مجال الجغرافية الحضرية في دراسة الحالة التجريبية ، ونعطي اهتمامًا خاصًا على القضية الرئيسة لجودة الحياة ورفاهية الإنسان .

البيئة الحضرية ورفاهية الإنسان

تزايد الاهتمام بمستقبل المدن ورفاهية سكان المدن، والذي تحدده الاتجاهات في التحضر العالمي ، وتزايد عدد وحجم المدن، وتدهور العديد من البيئات الحضرية، مما أدى إلى تركيز الانتباه على مشاكل المعيشة في المدينة ، ومحور هذا القلق ناتج من العلاقة بين الناس وبيئاتهم الحضرية اليومية، ويعد فهم طبيعة العلاقة بين الشخص والبيئة مشكلة جغرافية أساسية، ويمكن تفسير ذلك على أنه قلق بدرجة التطابق أو التنافر بين سكان المدينة ومحيطهم الحضري، أو الدرجة التي تلبي بها المدينة للاحتياجات المادية والنفسية ورغبات مواطنيها .

يوضح الشكل (٢) مكانة الجودة الحضرية لأبحاث الحياة ضمن الجغرافية البشرية، في حين أن البحث في نوعية الحياة المتفاوتة يمكن إجراؤها على كل من المقياسين داخل المدن وخارجها، فقد ركزت غالبية البحوث الجغرافية على نوعية الحياة على النطاق الحضري، وعلى ظروف الفئة المحرومة من طيف جودة الحياة ، ويتم التأكيد على الأهمية الاجتماعية المعاصرة لهذا البحث من خلال حقيقة أن مشاكل الفقر والحرمان التي يعاني منها الناس والأماكن الهامشية في عملية التنمية الرأسمالية قد اشتدت خلال العقود الأخيرة في العراق، ولاسيما خلال التسعينيات من القرن المنصرم ولازال لحد الان ، وزاد الفقر بشكل أسرع وفي آخر إحصائية لسنة ٢٠٢١ أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية اذ كانت النتائج كالآتي :

١ .الأنفاق:

أظهرت النتائج ان هيكل انفاق الاسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية قد تغير مقارنة بالسنوات ٢٠١٢ ،٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٨

٢.سلع وخدمات متفرقة :

جاءت مجموعة المواد الغذائية بالمرتبة الاول (٣٢%) ، تليها مجموعة الوقود والسكن والإضاءة (٢٤%) ، ثم النقل بالمرتبة الثالثة (١٢.١%) والملابس والأحذية بالمرتبة الرابعة (٦.٤%) ثم الأثاث والتجهيزات المنزلية بالمرتبة الخامسة (٥.٢%) لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

تبين من نتائج الانفاق الاجمالي للأسرة إن :

% (٣١)- من الأسر تنفق أقل من مليون دينار شهريا

% (٤٨.٢)- من الأسر تنفق ما بين مليون واقل من مليونين دينار شهريا

% (١٤.٦)- من الأسر تنفق ما بين مليونين وأقل من ثلاثة ملايين شهريا

% (٥.٧)- من الأسر تنفق ثلاثة ملايين دينار فأكثر شهريا .

٣.متوسط انفاق الأسرة الشهري بالأسعار المدفوعة

- متوسط الأسعار المدفوعة :

تم احتساب متوسط انفاق الاسرة الشهري بأسعار السوق بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بأسعارها في الاسواق التجارية وتقييم الايجارات لكل انواع المساكن حسب اسعار الايجارات السائدة للمساكن المناظرة.

- بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري (٢١٢.٦)الاف دينار /شهريا والاسعار المدفوعة و(٢٥٣.٣)الاف دينار / شهريا بأسعار السوق . وتبين نتائج الانفاق الاجمالي للفرد إن:

% (٤٥.٧)-من الافراد ينفقون أقل من ٢٠٠ الف دينار شهريا

% (٢٦)- من الأفراد الذين ينفقون ما بين ٢٠٠ الف الى اقل من ٣٠٠ الف دينار شهريا

% (١٤)- من الأفراد الذين ينفقون ما بين ٣٠٠ الى أقل من ٤٠٠ الف دينار شهريا

% (١٣.٣)- من الافراد الذين ينفقون ٤٠٠ الف دينار فأكثر شهريا

٤.السكن :

- أظهرت النتائج أن (٧٢)% من الاسر أي تقريبا ثلاث أسر من كل أربعة يمتلكون مساكن.

٥. وسيلة التخلص من النفايات للأسر:

%(53)-ترفع من قبل البلدية ، (٢٥%) يتم رميها خارج الوحدة السكنية ، (٨)% توضع في حاويات مخصصة بينما هناك (١٣)% يتم حرقها

% (٩٨)- من الأسر تستخدم الغاز السائل في عملية الطبخ .

- معدل عدد ساعات تجهيز الكهرباء من الشبكة العمومية بلغ (١٧) ساعة يوميا ، أما تجهيز الكهرباءمن المولدةالمشتركة فقد بلغت (٦)ساعات يوميا .

(٩٢)- % من الأسر ترتبط وحداتهم السكنية بشبكة الماء العمومية .

% (١١)- من الأسر في الريف تستعمل الماء من نهر / قناة / ساقية / جدول .

٦.وسيلة الصرف الصحي للأسر:

%(35) -شبكة عمومية ،(٥٨)% حوض تعفين (سبتك تانك(، %(4)مجرى مغطى

(٦٩)- % من الأسر إمدادت المياة لديها كافية ، أما النسبة المتبقية من الأسر فهي تعاني من شحة تجهيز المياة

(٩٧)% من هذه الأسر تستخدم تخزين الماء في خزانات منزلية لمعالجة شحة المياه.

٧. السلع المعمرة:

(٤١.٧)- % من الأسر يمتلكون سيارة (١٥.٩) % من الأسر يمتلكون حاسوب شخصي

(١٠.٩)- %من الأسر يمتلكون تابلت (آيباد) ، (٧٨.٥)% من الأسر يمتلكون هواتف ذكية

٨. التعليم والثقافة :

-تشير النتائج الى إن (٨٧)% من الأفراد ممن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات يجيدون القراءة والكتابة ، (٩١.٩) % ذكور و(٨٢.١)% إناث.

-بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الإبتدائية (٩٢.٥)% والمرحلة المتوسطة (٥٦)%، والمرحلة الاعدادية (٢٩.٦%)، وكان هناك تفاوت في هذه النسب ما بين الذكور والاناث وحسب التقسيمات الجغرافية والتجمعات السكانية.

-اظهرت نتائج المسح حول السبب الرئيس لعدم الالتحاق بالمدرسة هو عدم توفر مدارس قرب مناطق سكنهم بنسبة (٣٠.٣) % وهناك أسباب اجتماعية خاصة بالنسبة للإناث بنسبة (11)

٩.القوى العاملة :

-بلغ معدل النشاط الأقتصادي للافراد بعمر ١٥ سنة فأكثر (٤٢.٨%)مع وجود تفاوت في النسبة مابين الرجال (٧٢.٧)% والنساء %(13)

- بلغ معدل البطالة للبالغين (١٥ سنة فأكثر) (١٣.٨)%

- أرتفعت معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة حيث بلغت (٢٧.٥)%.

- نصف العاملين بأجر يعملون لدى القطاع الحكومي ، تعمل (٩٠)% من النساء العاملات بأجر في القطاع الحكومي

١٠.هبات ومساعدات :

(٢٥.٤)- %من الأسر لديها راتب تقاعدي (٩٥)% من الأسر استلمت حصة تموينية ٧.٥% من الأسر استلمت مساعدات نقدية من الحكومة

٤%- من الأسر استلمت هدايا ومساعدات من منظمات مجتمع مدني

٩٨%- من الاسر أشاروا الى ان الحصة التموينية مهمة بالنسبة لهم.

١١.الصدمات :

- تشير النتائج بالنسبة للاسر التي تعرضت الى صدمات ، انها تمثلت بالعنف ،انعدام الأمن، وفاة، مرض، أو إصابة احد أفراد الأسرة، فقدان الحصة التموينية، التهجير القسري

(١٧.٢%، ١٦.٩%، (١٦.٤)% ، (١٥.٩)% ، (١٥.٥)%، (١٣.٧)%، (١٠.٢)% على التوالي

١٢.الحالة الشخصية :

– الوضع الاقتصادي الحالي للأسر : (١٣)% جيد، (٥٦) % أعتيادي، (٣١)% سيء

– الوضع الاقتصادي العام للأسر حاليا مقارنة مع كانون الثاني لسنة ٢٠١٤ (٤٤)% أسوء،%(40) %كما كان كما كان عليه قبل ٢٠١٤ ،(١٦)% أفضل تبلغ نسبة الأسر التي لم تتعرض الى صدمة–%(63.7)

١٣.الوضع الاقتصادي لمعيشة الأسرة خلال السنتين القادمتين:

%(17)أسوأ، (٣٤)% نفسه لا يتغير ، (١٧)% أفضل ، (٣٢)% غامض) .وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (2018) علاوة على ذلك، أثبتت مستويات عدم المساواة في المجتمع العراقي على مدى العقود اللاحقة أنها مقاومة للتغيير.

الشكل (٣)

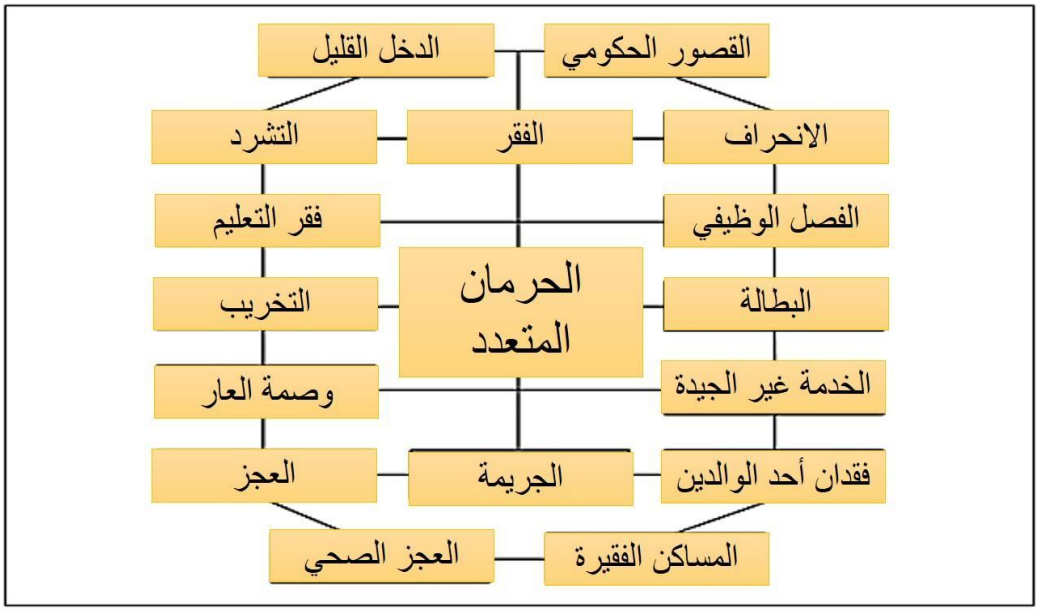

المصدر : مايكل باسيون ،الجغرافية التطبيقية ، المجلة الجغرافية الجورجية الكرواتية ،العدد (١) ٢٠١١ ، ص٧٣

ويلاحظ من الشكل (٣)، إن البحث الجغرافي حول الجودة التفاضلية للحياة على نطاق داخل المدينة يسعى إلى تحديد الاختلافات الاجتماعية والمكانية في نوعية الحياة ، ورفاهية الإنسان ، على طول عدد من الأبعاد بما في ذلك وعلى سبيل المثال ، الصحة والثروة والسكن والجريمة ، ويساعد رسم خرائط الجودة التفاضلية للحياة على تحديد بيئات الميزات الحضرية (مناطق النخبة) وبيئات الحرمان التي تتميز بمجموعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إن المنظور التطبيقي أو الموجه نحو المشكلة الذي يكمن وراء هذا

العمل هو إنشاء مدينة صالحة للعيش ، (بالإضافة إلى الأحياء والمجتمعات الصالحة للعيش أيضاً) – وهذا يعني أن الاهتمام الآن يتركز على بيئات الحرمان في العصر الحالي.

المقاييس المستخدمة في تشخيص نسب التباينات الحضرية في مراكز المحافظات العراقية

أعتمد الباحث مقاييس أربعة والتي يمكن أن تقدم الصورة عن حجم التباينات الحضرية ما بين مراكز المحافظات العراقية وهي تعد مقاييس عالمية أكدتها منظمات دولية والتي منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا و الأمم المتحدة و وهي:

١. الظرف الاقتصادي للأسرة. ٢. خدمات البنية التحتية. ٣. وفرة المنزل الملائم.

٤. وجود الأحياء العشوائية. وتنقسم هذه المقاييس بدورها إلى مقاييس فرعية حسب مؤشرات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء .[٣(1)]

التوزيع الجغرافي لمقاييس دليل الفوارق الحضرية:

١- الوضع الاقتصادي: كانت دراسة الوضع الاقتصادي للأسرة محل بحث وحوار وخلاف، وهذا المؤشر بمؤشراته الفرعية يعكس مدى التباين الطبقي بين المحافظات وليس بين محافظة واحدة والتي تشكيل حالة من عدم المساواة من نفقات واستهلاك ومستوى المعيشة، ويعكس هذا المؤشر جوانب مختلفة ومتداخلة للوضع الاقتصادي العام، بما في ذلك توافر فرص العمل وانخفاض مستوى الفقر، ويختلف توزيع الحرمان ومؤشر الوضع الاقتصادي على مستوى مراكز المحافظات في العراق نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات المكانية، ونلاحظ في الجدول (٢) ارتفاع معدلات الحرمان في كل من ذي قار (٣٩٪) والبصرة (٣٥٪). أما بالنسبة لمحافظات وسط العراق ، فكانت مؤشرات الحرمان عالية في كربلاء (٣٦٪) في النجف(٣٧٪) القادسية (٣٧٪) والمثنى (٣٠٪) ، وارتفعت مؤشرات الحرمان في صلاح الدين (٣٤٪) ونينوى (٣٨٪) ، بينما انخفضت في بغداد (٢٠٪) أربيل (١٨٪) وكركوك (٢١٪) والسليمانية (١٤٪) ،مما يعكس تركز معظم النشاطات الاقتصادية في هذه المدن مما نتج عنه آثار سلبية منها موجات الهجرة الوطنية ، ونلاحظ من خارطة رقم (١) مؤشر الوضع الاقتصادي أن هناك ثلاث مراتب توزعت فيها المحافظات الى حرمان منخفض ويضم كل من مدينة بغداد واربيل والسليمانية وكركوك في حين ضم المستوى الثاني كلا من ميسان والانبار، أما المستوى الثالث ذات الحرمان المرتفع فضم بقية المحافظات.

[٣(1)] . الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا)، تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا.

جدول (٢) نسب الحرمان لمقاييس الفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية

ت	مركز المدينة	مقاييس الوضع الاقتصادي	مقاييس البنية التحتية	مقايس المسكن	مقاييس الأحياء العشوائية	الدليل العام
1	دهوك	38	8	20	0	16
2	نينوى	38	26	8	8	20
3	السليمانية	14	22	26	0	15
4	كركوك	21	50	9	2	20
5	اربيل	18	19	24	0	15
6	ديالى	31	68	9	7	28
7	الانبار	28	27	3	1	14
8	بغداد	20	31	28	48	31
9	بابل	30	55	18	3	26
10	كربلاء	36	48	36	7	31
11	واسط	35	41	18	4	24
12	صلاح الدين	34	43	6	6	22
13	النجف	37	22	22	6	21
14	القادسية	37	43	26	2	27
15	المثنى	35	35	16	1	21
16	ذي قار	39	62	25	5	32
17	ميسان	29	81	27	5	35
18	البصرة	35	64	24	11	33

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٩

شكل (١) نسب مؤشر الوضع الاقتصادي في مراكز المحافظات العراقية

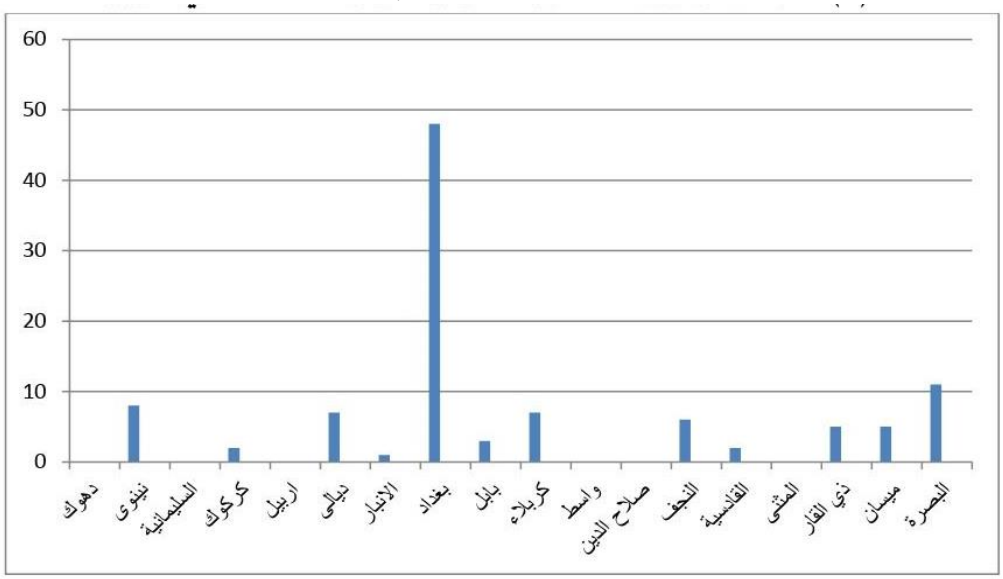

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

خريطة (١) مقياس الوضع الاقتصادي

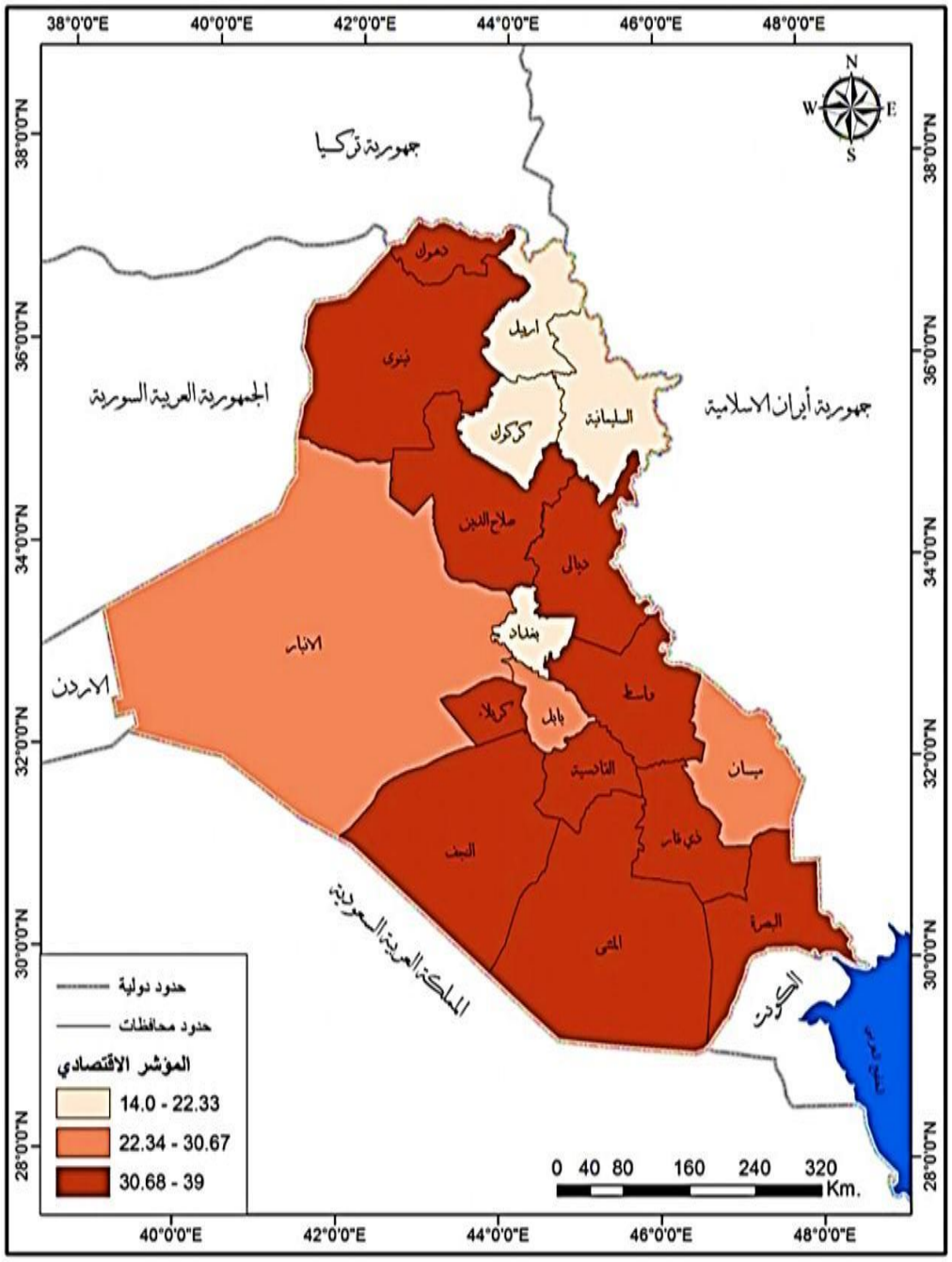

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ٢٠١٩ .

٢-مؤشر البنى التحتية:

ترتبط حياة السكان بمجموعة من الاحتياجات اليومية وأهم هذه الاحتياجات البنى التحتية، وهي تشكل معيارا مهما من معايير رفاهية الانسان داخل المدن وهي تعكس نوعا من أنواع العدالة الاجتماعية وهي أحد الأدلة المهمة على مستوى تقدم اي مجتمع(الأمم المتحدة، مجلس ادارة لمستوطنات البشرية، وثيقة العالمية للإسكان،.(٢٠١٣))لقد تعرضت جميع البنى التحتية في العراق الى دمار كبير يتبع ذلك انحسار شديد في القدرة التمويلية

للدولة لاسيما بعد عام (١٩٩١) اذ كانت تلك البنى احد اهداف الحرب المباشرة أو غير مباشرة، ثم تواصل اهمالها ابان الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق واستكمل الدمار بعد نيسان (٢٠٠٣)(وزارة الاعمار والاسكان، السياسة الاسكانية وتخطيط المستقبلي، (٢٠٠٩) (، وقد اتسمت سياسات وبرامج بناء وتوزيع الخدمات بإجحاف واضح ، كما أن الممارسات الحكومية وعدم وجود تخطيط يحاكي الواقع من خلال تنمية مكانية حقيقية متوازنة نحقق فيها نوعا من العدالة الاجتماعية وهذا التباين واضح من خلال ارتفاع نسب الحرمان في كل من ميسان، البصرة، ذي قار، ديالى، على التوالي (٨١%، ٦٤%، ٦٢%، ٩٨%)، كما في جدول (١) وخريطة (٢)، والشكل (٢) في حين كانت متوسطة في مراكز بعض المحافظات مثل كركوك (٥٠%)، وبابل (٥٥%)، وكربلاء (٦٨%)، وصلاح الدين (٦٨%) في حين انخفضت نسب الحرمان في كل من دهوك (٨%)ونلاحظ عند ترتيب المناطق الجغرافية أن محافظات اقليم كردستان كانت الأولى في انخفاض نسبة الأسر المحرومة، وهذا يرجع الى استقرار إقليم كردستان وتمتعه بشبة حكم ذاتي بعد (١٩٩١) واستثماره في مجال الخدمات مما انعكس على واقع البنى التحتية، كما انخفضت نسب الحرمان في مركز مدينة بغداد باعتبارها العاصمة وتتمتع بثقل سكاني وسياسي مما جعل معظم الخدمات تتركز فيها وهذا يخلق نوعا من الفوارق الحضرية التي تنعكس على الهجرة الداخلية والتنمية المكانية.

شكل (٢) نسب الحرمان المؤشر البنى التحتية في مراكز المحافظات في العراق

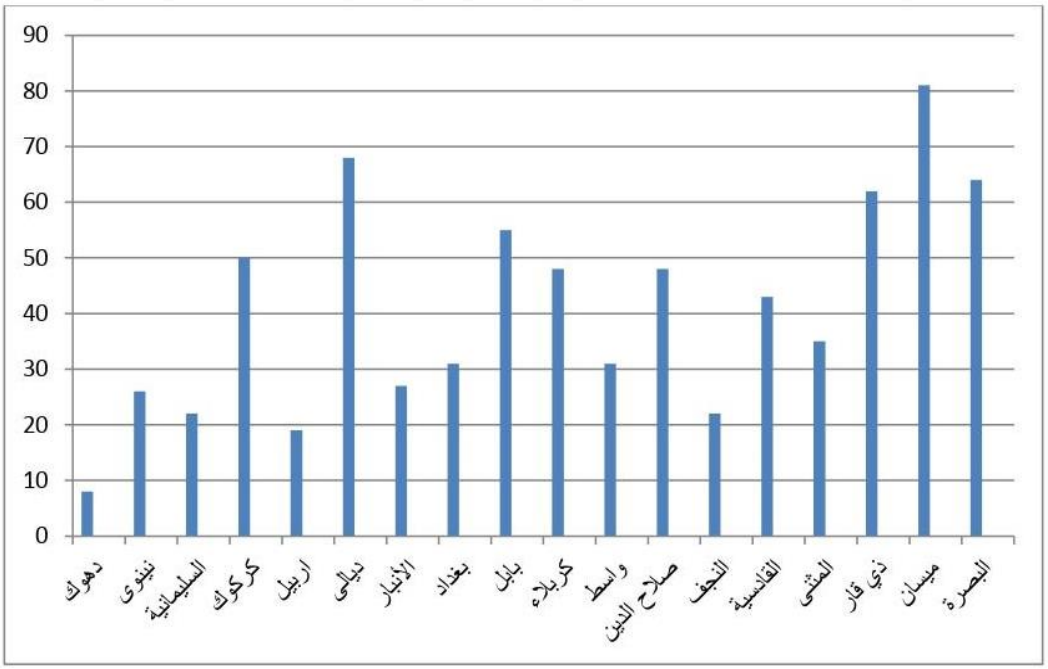

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

خريطة (٢) مقياس البنية التحتية في مراكز المحافظات العراقية

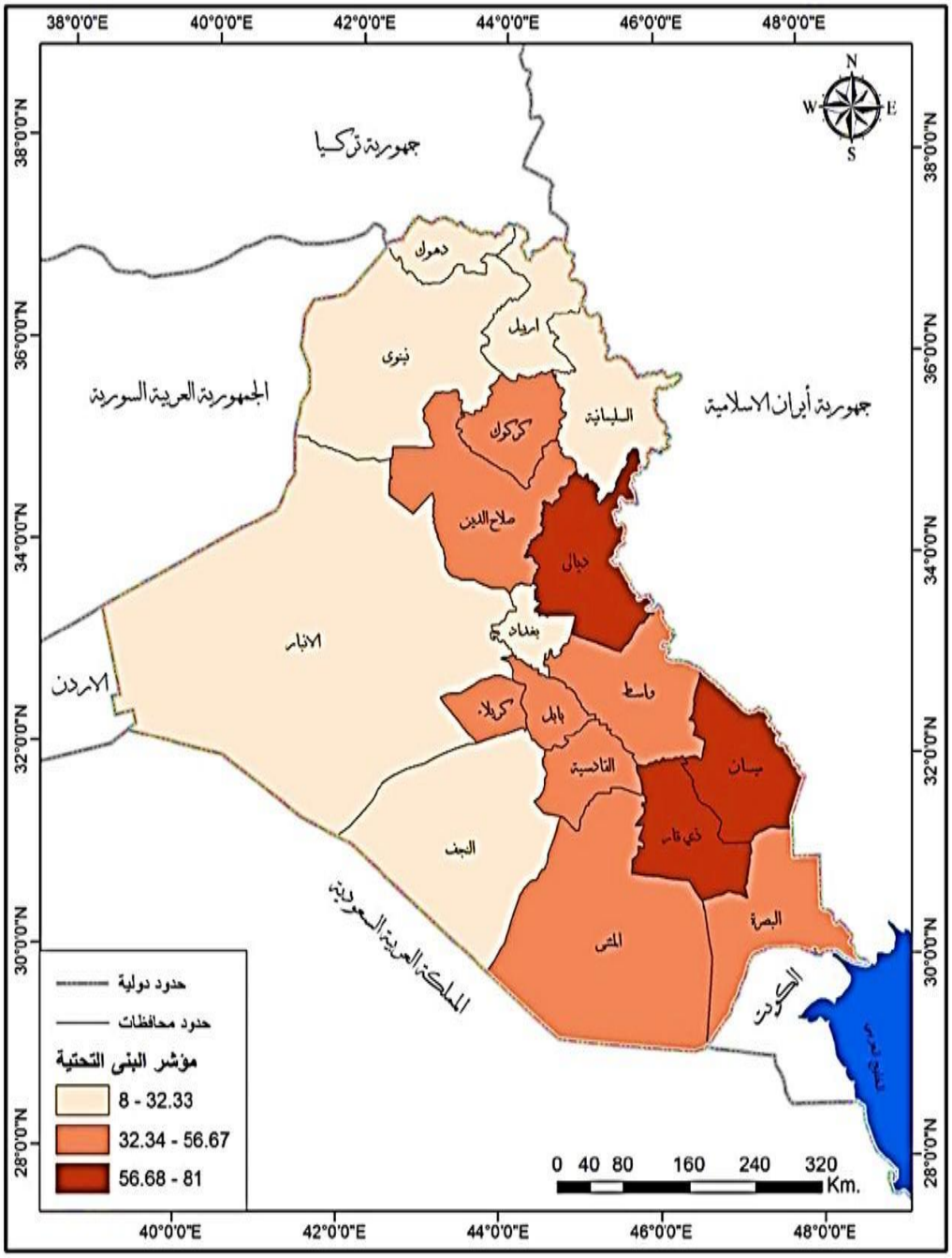

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ٢٠١٩

٣-مؤشر المسكن: المسكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له، يجب تمكينه من الحصول عليه ولجميع الشرائح، ولاسيما الهشة منها في المناطق الحضرية ضمن بيئة صحية متكاملة الخدمات والمرافق، كما تعد نوعية المسكن والمساحة عدد الغرف، مواد بنائه والخدمات المتوفرة داخلة مؤشرا مهما من مؤشرات الرفاه، وكثير من الدراسات تعتمد على مؤشر المسكن لقياس حالة الفقر ومنها الفقر الحضري، الضمان الإدماج الاجتماعي والسعي إلى القضاء على الفجوة الحضرية(الحداد ٢٠٠٩ ص ٣١.) أظهرت نتائج هذا المؤشر أنه

سجلت نسب حرمان مرتفعة على مستوى مراكز المدن موزعة بشكل متباين، فكان اعلى حرمان في كربلاء بنسبة (٣٦%)، بغداد (٢٨%)، القادسية (٢٦%)، السليمانية (٢٦%)، ميسان (٢٧%)، ذي قار (٢٠%) البصرة٢٦%) فيما كانت معدلات الحرمان متوسطة في كل من دهوك (٢٠%) اربيل (٢٦%) بابل (١٨%)، واسط (١٨%)، النجف (٢٢%) المثنى (١٦%)، أما أدنى (معدل للحرمان فكان في كل من كركوك (٩%) ديالى (٩%) نينوى (٨%)، صلاح الدين (٦%)، الانبار (٣%). يلاحظ خريطة (٣). ويرجع هذا التباين في نسب الحرمان في مؤشر المسكن الى توقف إعداد السياسات الإسكانية في العراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كما توقف تنفيذ السياسات والخطط السكانية التي عدت ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية على الرغم من بعض المحاولات لأعداد مخطط الإسكان العام في العراق (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)، سياسات الإسكان الوطني (٢٠١٠ – ٢٠١٩)، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٧-٢٠١٣) لكن جميعها لم تحقق النتائج المرجوة(الفارس(٢٠٠١) ، ص٥٣) ، ولمقارنة نسب الحرمان المؤشر المسكن بالمؤشرات الاخرى بحسب جدول (١)، شكل (٣) نجد أن مؤشر المسكن سجل نسبا متدنية مقارنة ببعض المؤشرات الاخرى.

شكل (٣) نسب الحرمان المؤشر المسكن لمراكز المحافظات في العراق

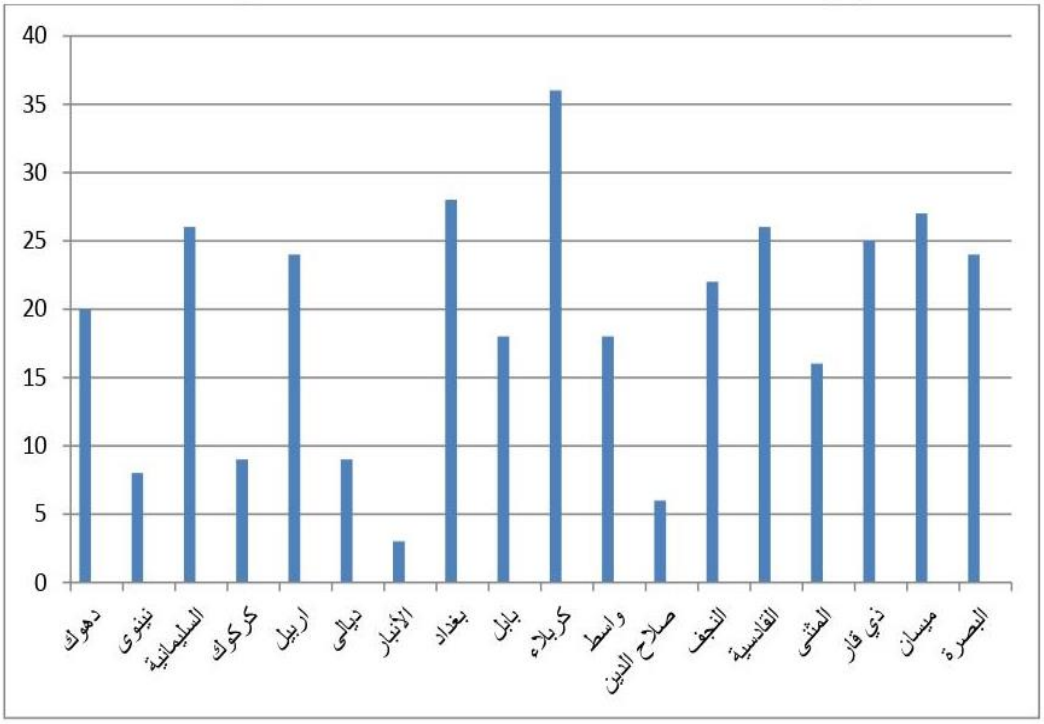

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

خريطة (٣) مؤشر المسكن لمراكز المحافظات في العراق

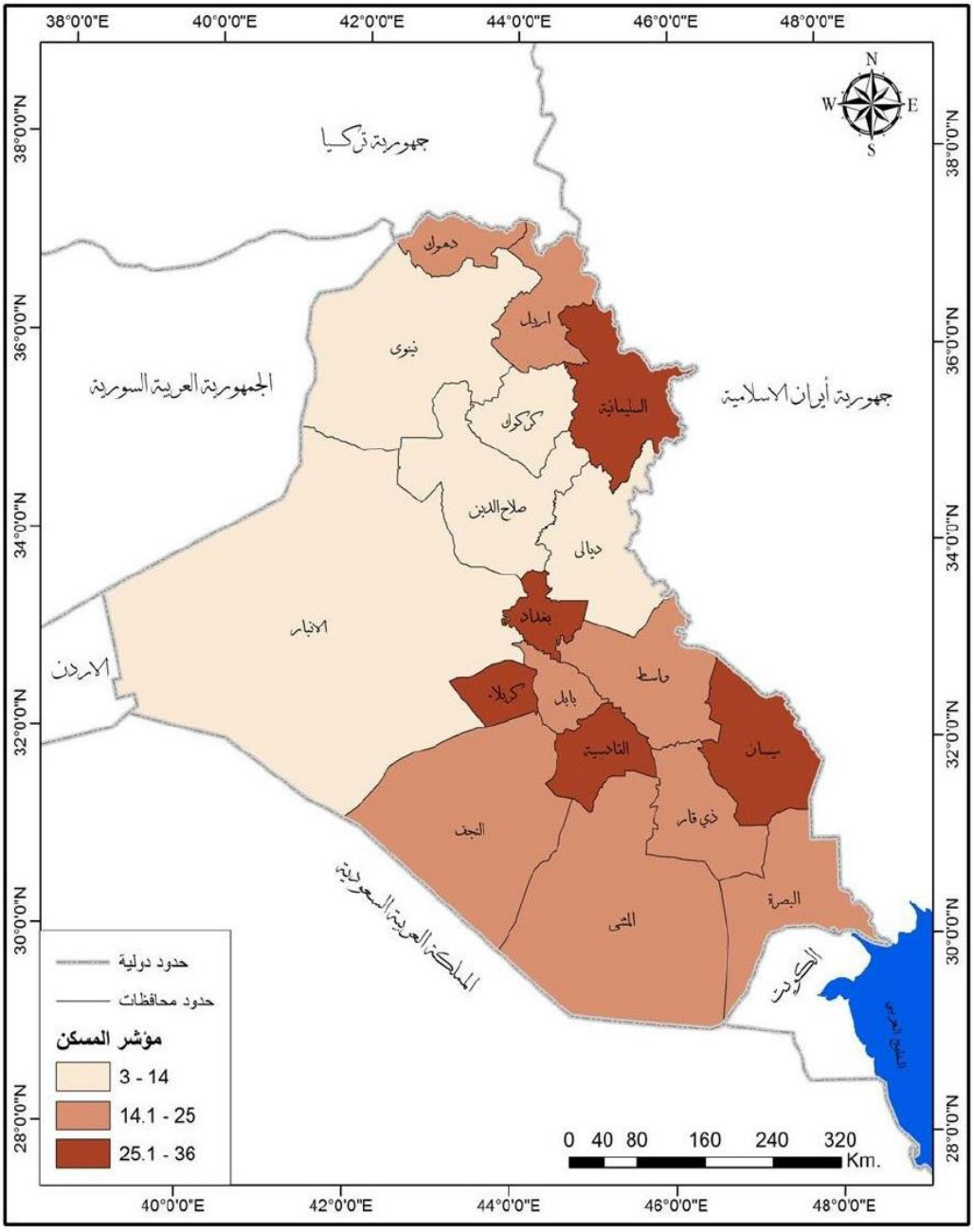

المصدر:. من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

٤ –مؤشر السكن العشوائي:

غدت ظاهرة السكن العشوائي في العراق مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن اخلال اجتماعي، وعلى الصعيد الوطني هي ظاهرة خطيرة حيث ترجع خطورتها الى كبر حجمها وتزايدها يوم بعد آخر، وتشير نسب وجود المناطق العشوائية في مراكز المدن الى ارتفاعها في المدن الكبرى ذات النمو السكاني المرتفع، فبلغت أعلى نسبة لوجود المناطق العشوائية في مدينة بغداد (٦٨%)، بما تشكله من ثقل سكاني كبير كما ارتفعت نسبة وجود المناطق العشوائية في البصرة (١١%) نينوى

(٨%)، ديالى وكربلاء (٧%)، جدول (١)، في حين كانت أدنى نسبة لوجود هذه المناطق في كل من بابل (٣%) كركوك (٢%) القادسية (٢%) في حين انخفضت بشكل كبير في كل من واسط (٠.٤%) صلاح الدين (٠.٦%) المثنى (٠.١%)، وقد يرجع هذا التباين الى الأحوال الاقتصادية للأسر وارتفاع نسبة التحضر مما جعلها تتباين من مدينة إلى أخرى. خريطة (٤).

خريطة (٤) مؤشر وجود المناطق العشوائية لمراكز المحافظات في العراق

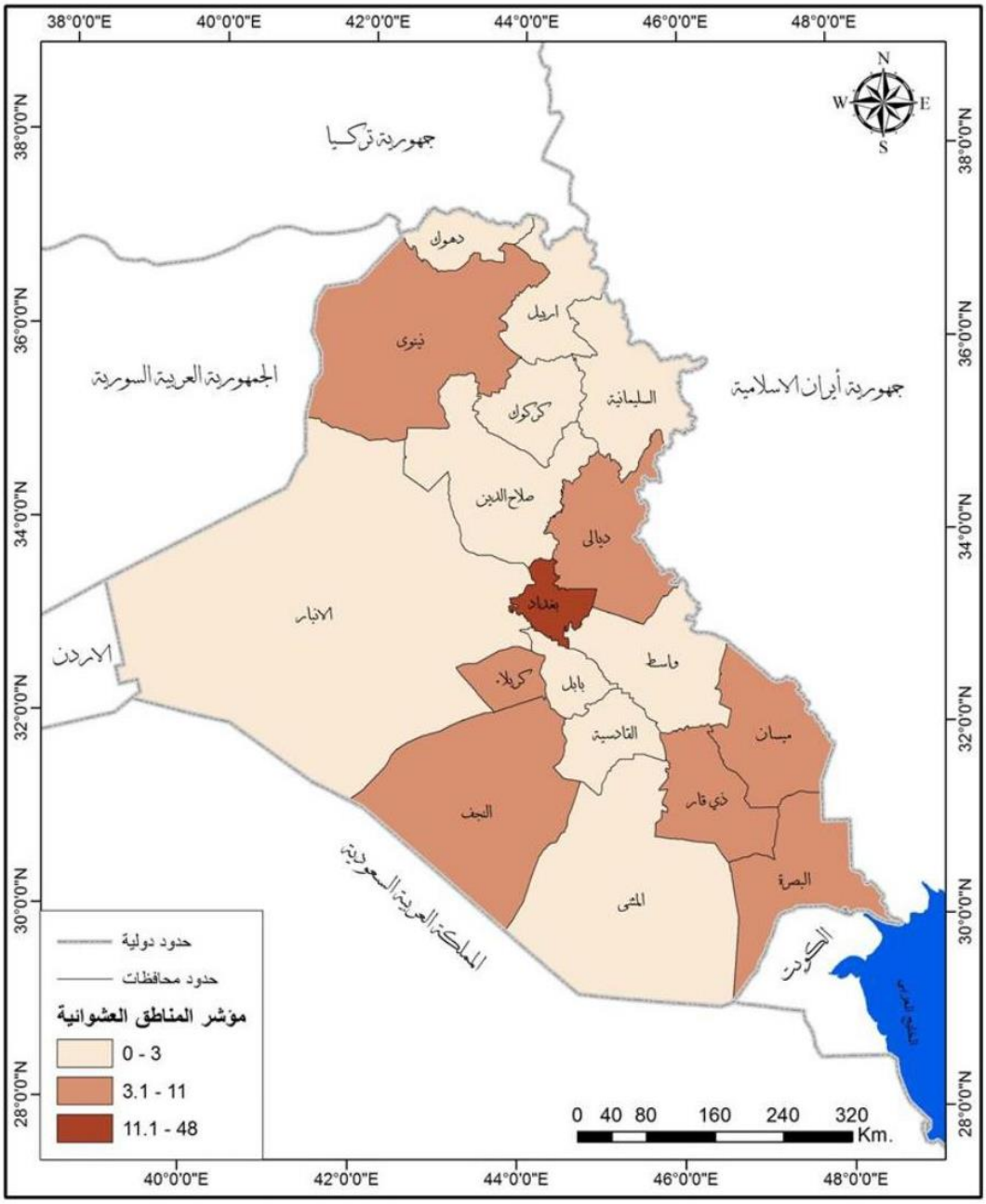

المصدر:. من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

الاستنتاجات:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج كشفت عن وجود فوارق حضرية في مراكز المحافظات في العراق، وهي على النحو الآتي:

١. سجل مؤشر البنى التحتية أعلى نسبة حرمان من بين المؤشرات إذ نجد أن أغلب مراكز المدن تعاني من ارتفاع نسب الحرمان وعلى الرغم من هذا التقارب نجد أن التباين واضح ما بين مركز مدينة ميسان ومركز مدينة دهوك .

٢. انخفاض مؤشر وجود المناطق العشوائية في أغلب مراكز المدن باستثناء مراكز المدن الرئيسة في بغداد والبصرة ونينوى

٣. ارتفاع وجود المناطق العشوائية في مدينة بغداد بنسبة ٦٨%من المناطق العشوائية في العراق ويرجع ذلك الى جملة من الأسباب منها ارتفاع عدد السكان ، إذ يعيش ربع سكان العراق في مدينة بغداد، وارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات و قلة الرقابة وضعف القانون.

٤. نلاحظ من دليل الحرمان ارتفاع مؤشرات الحرمان في كل من مراكز المدن في جنوب العراق وانخفاضه في مراكز مدن إقليم كردستان ، مما يتطلب توجيه بوصلة التنمية المكانية تجاه تقليل هذه الفوارق الحضرية.

المصادر:

١. Clarke،Dickinson ،. الصلة والجغرافيا الجديدة ، المنطقة ٤ ، ١٩٧٢ ، ٢٥-٢٧.

٢. A.J،Herbertson .، ١٨٩٩: تقرير حول تدريس الجغرافيا التطبيقية ، تقرير غير منشور إلى مجلس جمعية مانشستر الجغرافية.

٣. Brazel، R. ،Palm ، تطبيقات المفاهيم والأساليب الجغرافية في العوالم الداخلية ، مطبعة جامعة روتجرز ، نيو برونزويك ،١٩٩٢، ٣٤٢-٣٦٢.

٤. Prince ،: أسئلة ذات صلة اجتماعية ، منطقة ٣ ١٩٧١ ، ١٥٠-١٥٣.

٥. أبلباوم ، و. ،: اتصالات من القراء ، جغرافي محترف ،١٩٦٦ ، ١٩٨-١٩٩.

٦. ابلير ، امنية للجغرافية من وجهه نظر مؤوسسة أمريكية ، بلاكويل ، أكسفورد ،١٩٩٣ ، ٢١٥-٢٣٨.

٧. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا)، تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا.

٨. الأمم المتحدة، مجلس ادارة لمستوطنات البشرية، وثيقة العالمية للإسكان،.(٢٠١٣)

٩. باسيون ، الجغرافيا التطبيقية: المبادئ والممارسات ، روتليدج ، لندن ، ١٩٩٩ ، ٣ .

١٠. باسيون ، ما الذي يشكل بيئة معيشية صحية ، منظور موجه حول السياسة الصحية للبيئة السكنية ، الإسكان والصحة ،٢٠٠٤، ٤٦-٥٤.

١١. باسيون ، ماذا عن الناس؟ – تحليل نقدي للسياسة الحضرية في المملكة المتحدة ، جغرافيا (٣) ١٩٩٠، ١٩٣-٢٠٢.

١٢. باسيون، بيئات الحرمان – جغرافية الفقر المستمر في غلاسكو ، المجلة الاسكتلندية الجغرافية ١٢٠ ٢٠٠٤ ، ١١٧-١٣.

١٣. بيري، المزيد عن الصلة وتحليل السياسات ، المنطقة ٤ ، ١٩٧٢، ٧٧-٨٠.

١٤. تايلور، قيمة المنظور الجغرافي في مستقبل الجغرافيا (محرر جونستون ، آر جيه) ، ميثوين ، لندن ، ١٩٨٥، ٩٢-١١٠.

١٥. تشيشولم، الجغرافيا ومسألة الصلة ، منطقة ٣ ، ١٩٧١ ، ٦٥-٦٨.

١٦. خلدون احمد الحداد، دراسة واقع الفقر الحضري في سورية، رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد قسم سكان وتنمية، جامعة تشرين ، (٢٠٠٩) ص ٣١.

١٧. د.هورنبيك ،.العمل على جانبي الشارع الأكاديمي والتجاري في الجغرافيا التطبيقية ،أسئلة ومخاوف ، كلويردوردريخت، ١٩٨٩، ١٦٥-١٧٢.

١٨. سميث، الجغرافيا الراديكالية- الثورة القادمة، المنطقة ٣، ١٩٧١ ، ١٥٣-١٥٧.

١٩. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، (٢٠٠١)، ص٥٣ .

٢٠. فرايزر، الجغرافيا التطبيقية وجهات نظر مختارة، برنتيس هول، إنجليوود كليفس، ١٩٨٢، ١٧.

٢١. فرايزر، جي دبليو، الجغرافيا التطبيقية، وجهات نظر مختارة، برنتيس هول، إنجليوود كليفس ١٩٨٢، ١٧.

٢٢. فرايزر، جي دبليو، الجغرافيا التطبيقية: وجهات نظر مختارة، برنتيس هول، إنجليوود كليفس، ١٩٨٢. ١٦.

٢٣. فولك.، لماذا يجب أن تكون الجغرافيا الراديكالية ماركسية ،: أنتيبو ١٣-١٨ ١٩٧٢.

٢٤. كراوشار الراديكالية البراغماتية ، المجلة الدولية للبحوث الحضرية والإقليمية ٣ (١) ١٩٧٩، ٦١-٨٠.

٢٥. كنزر، الجغرافيا التطبيقية ، القضايا والأسئلة والاهتمامات ، كلوير ، دوردريخت ، ١٩٨٩ ،٥٣ .

٢٦. كوبر، الجغرافيا النظرية والجغرافيا التطبيقية والتخطيط، الجغرافي المحترف، ١٨ (١)، ١٩٦٦،١-٢.

٢٧. كوبوك، جى تى ، الجغرافيا والسياسة العامة: التحديات والفرص والآثار ، معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين، ١٩٧٤، ٦٣ ، ١-١٦.

٢٨. م، سانت، الجغرافيا التطبيقية: الممارسة ، المشاكل والآفاق ، لونجمان ، لندن ١٩٨٢ ، ١ .

٢٩. ميريفيلد، سوينجدو، التحظر من الظلم، لورانس ويشارت، لندن. ١٩٩٦، ٢٣ .

٣٠. هارت جي إف، لماذا الجغرافيا التطبيقية، القضايا والأسئلة والاهتمامات، كلوير، دوردريخت ،١٩٨٩ ١٥-٢٢.

٣١. هرفاتسكي جيوجرافسكي جلاسنيك، الجغرافية التطبيقية، المبادئ والتطبيق العملي، الطبعة (١) ص٧

٣٢. وزارة الاعمار والاسكان، السياسة الاسكانية وتخطيط المستقبلي، (٢٠٠٩)

٣٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح وتقويم الفقر في العراق لعام ٢٠١٨.